**د. محمد سالم عودات**

**أستاذ مساعد في العلوم المالية والمصرفية**

**جامعة العلوم التطبيقية / مملكة البحرين**

**ﺗﻌﺛر اﻟﻘروض المصرفية أسبابها وآثارها:-**

تتعرض المصارف في جميع أنحاء العالم لمشاكل ومخاطر مالية وغير مالية تحدث لها بشكل متكرر، وغالباً ما يكون من الصعب عليها السيطرة عليها ومعالجتها بأقل التكاليف، ومن إحدى أهم هذه المشاكل ما يعرف بالقروض المتعثرة. حيث تعرف القروض المتعثرة، بأنها تلك القروض التي تمنح للمقترض وبسبب وقوع بعض الأحداث قد يتعـثر في سداد التزاماته للمصرف وتصبح حقوق المصرف في وضع خطر وبالتالي يطلق عليها مسمى "الـقروض المتعـثرة".

ومن خلال تحديد والوقوف على أهم اﻷﺳﺑﺎب اﻟﺗﻲ تؤدي لتعـثر القروض فإن ذلك يسهل ﻋﻼج ﻣﺷﻛﻠﺔ ﺗﻌﺛر اﻟﻘروض اﻟﻣﺻرﻓﯾﺔ، ﻓﺎﻟﺗﻌﺛر ناتج ﻋن اﻟﻌدﯾد ﻣن اﻷﺳﺑﺎب واﻟﻌواﻣل اﻟﺗﻲ ﺗﻔﺎﻋﻠت مع بعضها البعض ﻋﺑر الزمن. إن اﻟطرﻓﯾن الأساسيين ﻓﻲ ﻋﻣﻠﯾﺔ اﻻﺋﺗﻣﺎن أو الاقتراض ﻫﻣﺎ المصرف واﻟﻣﻘﺗرض، ويمكن التوصل إلى وجود خطأ عند أحد أطراف العملية الائتمانية أو كليهما حالما يصل اﻟﻘرض إلى ﻣرﺣﻠﺔ اﻟﺗﻌﺛر، وﺑﻣﺎ أن العميل المقترض والمصرف اﻟﻣﻘرض ﯾﻌﻣﻼن ﻓﻲ ﺑﯾﺋﺔ ﺧﺎرﺟﯾﺔ ﻓﺈن التغيرات اﻟﺗﻲ ﺗﺣدث ﻓﻲ ﻫذﻩ اﻟﺑﯾﺋﺔ تكون طرﻓﺎً ﺛﺎﻟﺛﺎً ﻣن الأطراف التي تسبب التعـثر، وﯾﻣﻛن ﺗﺻﻧﯾف الأسباب المؤدية إلى ﺗﻌﺛر اﻟﻘروض اﻟﻣﺻرﻓﯾﺔ لثلاثة ﻣﺟﻣوﻋﺎت وهي؛ اﻷﺳﺑﺎب اﻟﻣﺗﻌﻠﻘﺔ ﺑﺎﻟﻣﻘﺗرض، فقد تم التوصل إلى وجود عدة أسباب تحث المصرف على أن يلتزم بالحيطة والحذر في نطاق منح التسهـيلات الائتمانية والتي تكون مؤشراتها تدل على تعـثر المقترضين منها، وﺟود ﺧﻠل ﻓﻲ دارﺳﺔ اﻟﺟدوى اﻻﻗﺗﺻﺎدﯾﺔ ﻟﻠﻣﺷروع اﻟﻣﻣول، إذا كانت دراسة الجدوى الاقتصادية التي يطلبها المصرف من العميل المقترض لمشروع قائم أو جديد أو يحتاج إلى توسعه وقد احتوت على فروض غير منطقية وبعيدة عن الواقع كالمبالغة في تقدير الإيرادات أو تخفيض تقدير النفقات بمختلف أنواعها أو وجود فروقات في التدفقات النقدية للمشروع. كما يعد اﺳﺗﺧدام اﻟﻘرض لغاية غير اﻟﺗﻲ ﻣﻧﺢ من أجلها الذي قد يؤدي إلى عدم المقدرة على تحقيق الهدف الذي أُخذ من شأنه القرض وبالتالي سيصل إلى مرحلة التعـثر، ويتعبر ﺗﻘدﯾم ﺑﯾﺎﻧﺎت وﻣﻌﻠوﻣﺎت غير ﺻﺣﯾﺣﺔ وﻛﺎﻣﻠﺔ ﻋن اﻟﻌﻣﯾل مؤشراً أخر على تعثر العميل، كما أن سوء نية المقترض قد يؤشر إلى تعثره مستقبلاً، فيتعمد العميل المقترض عدم السداد على الرغم من وجود القدرة المالية لديه، ففي حالات معينة نجد بعض العملاء يقومون بالهروب خارج البلاد بعد أن يحصل على القرض، أيضاً ﻋدم قيام اﻟورﺛﺔ بتسديد مبلغ القرض عند وفاة المقترض لأسباب مختلفة يعد سبب في تعثر القروض لد المصارف. كذلك المبالغة في الاقتراض، وﻋدم التزام العميل اﻟﻣﻘﺗرض ﺑﺈرﺷﺎدات وﺗوﺟﯾﻬﺎت المصرف وغيرها من المؤشرات التي توقع المصرف في وجود القروض المتعثرة. وفي الجانب الأخر من الممكن أن يكون للبنك دور بارز في تعـثر العملاء أو احتمالية مساهمتها في الوصول إلى عوامل سلبية أدت إلى التعـثر، لذلك يمكن اعتبار ﻣﺷﻛﻠﺔ تعـثر اﻟﻘروض هي ﻣﺷﻛﻠﺔ اﻟﺑﻧك ذاﺗﻪ، وأﻫم ﻫذﻩ اﻷﺳﺑﺎب؛ قيام المصرف بالتهاون في أﺧذ اﻟﺿﻣﺎﻧﺎت اللازمة ﻣن العميل اﻟﻣﻘﺗرض، المبالغة ﻓﻲ تقييم اﻟﺿﻣﺎﻧﺎت، ﺿﻌف إمكانيات موظفي البنك في مجال اﻟﺗﺣﻠﯾل اﻻﺋﺗﻣﺎﻧﻲ للعملاء، منح القرض للعميل المقترض دﻓﻌﺔ واﺣدة، ﺿﻌف إمكانية المصرف ﻋﻠﻰ ﺗﻘدﯾر احتياجات العميل للقرض مع ﻋدم اعتماد المصرف على نظام ذو كفاءة لمتابعة أوضاع المشاريع الحاصلة على تمويل من قبله دورياً، تمويل الجزء الأكبر من المشروع الممول، ﻋدم ﻛﻔﺎﯾﺔ اﻟﻛﺎدر اﻟوظﯾﻔﻲ ﻟﻧﺷﺎط اﻻﺋﺗﻣﺎن، قيام المصرف بتفضيل الربح ﻋﻠﻰ اﻟﻣﺧﺎطرة، اﺗﺧﺎذ قرار ﻣﻧﺢ اﻻﺋﺗﻣﺎن ﺑﻧﺎءاً ﻋﻠﻰ ﺿﻐوط ﺗﻣﺎرﺳﻬﺎ أطراف مختلفة، الإقراض المترابط، وهي القروض التي تُمنح لأشخاص أو شركات لديهم علاقات تربطهم بالمصرف.

إن ازدياد نسبة اﻟﻘروض اﻟﻣﺻرﻓﯾﺔ اﻟﻣﺗﻌﺛرة ﻓﻲ ﻣﺣﻔظﺔ اﻟﻘروض واﻟﺗﺳﻬﯾﻼت اﻻﺋﺗﻣﺎﻧﯾﺔ في البلد ككل يؤدي إلى العديد من الآثار السلبية ﻋﻠﻰ اﻟﺟﻬﺎز اﻟﻣﺻرﻓﻲ منها، ارتفاع نسبة الأرصدة السائلة للمصارف جراء إتباع ﺳﯾﺎﺳﺔ اﺋﺗﻣﺎﻧﯾﺔ ﻣﺗﺣﻔظﺔ وتأثيرها في ﻫﯾﻛل ﺗوظﯾف اﻷﻣوال. كما يعمل تعـثر القروض على تعطيل عمل جزء مهم ﻣن أﻣوال المصرف، يُعرض المصرف إلى ﺧﺳﺎﺋر مرتفعة اﻟﺗﻛﺎﻟﯾف وتكون ﻫذﻩ اﻟﺧﺳﺎﺋر إما مادية أو معنوية، ﺣﯾث أن الجزء اﻟﻣﺎدي منها يؤدي لتقليل اﻟرﺑﺣﯾﺔ وخفض ﻗدرة المصرف ﻋﻠﻰ اﻟﺗوﺳﻊ واﻻﻧﺗﺷﺎر وﺗﻐطﯾﺔ ﺗﻛﺎﻟﯾﻔﻪ، بالإضافة إلى قلة دوران اﻷﻣوال ﻟدى المصرف واﻟﻘدرة اﻟﺗﺷﻐﯾﻠﯾﺔ ﻟﻣواردﻩ، أما فيما يخص اﻟﺟﺎﻧب اﻟﻣﻌﻧوي فإنه يتمثل من خلال اﻟﺛﻘﺔ ﻓﻲ ﻛﻔﺎءة الموظفين وﺑﺎﻟﺗﺎﻟﻲ فإن التأثير السلبي على الثقة في مصرف يستطيع ﺗوظﯾف أمواله وﺣﺳﺎب ﻣﺧﺎطر اﻻﺳﺗﺛﻣﺎر ﺑدﻗﺔ وﺗﺄﺛﯾرﻫﺎ ﻋﻠﻰ ﺣﺟم أﻋﻣﺎﻟﻪ وﻣﻌﺎﻣﻼﺗﻪ، واستمرار ﻋﻣﻼﺋﻪ اﻟﺣﺎﻟﯾﯾن ﻓﻲ اﻟﺗﻌﺎﻣل ﻣﻌﻪ، أو ﻓﻲ استطاعته بجذب ﻋﻣﻼء ﺟدد، وبالتالي يعمل هذا على انحسار أﻋﻣﺎل المصرف وتقليص دوره في اﻟﺳوق بشكل تدريجي ﺣﺗﻰ ﯾﺧﺗﻔﻲ ﺗﻣﺎﻣﺎ، كما يعمل تعـثر اﻟﻘروض اﻟﻣﺻرﻓﯾﺔ على انخفاض ﺣﺟم إيرادات المصارف الكلية وذﻟك بسبب عدم استرداد اﻟﻔواﺋد المحسوبة ﻋﻠﻰ التسهـيلات الائتمانية اﻟﻣﺗﻌﺛرة، ﺑﺎﻹﺿﺎﻓﺔ إلى وضع ﻣﺧﺻﺻﺎت من أموال المصرف لمواجهة هذا التعـثر، حيث أن تعـثر اﻟﻘروض اﻟﻣﺻرﻓﯾﺔ يحد ﻣن مقدرة المصارف ﻋﻠﻰ توسعة ﻧﺷﺎطﻬﺎ الائتماني وﻣﻧﺢ قروض ﺟدﯾدة في المستقبل. إن ازدياد التسهيلات المصرفية المتعـثرة من شأنه أن يجعل دوران الأموال في المصرف قليل وبهذا تقل قدرة المصرف التشغيلية لموارده وبالتالي تنخفض أرباحه وتزداد خسائره، بالإضافة إلى أنه يحد من قدرة الجهات التمويلية على تأدية مهامها كوسيط من خلال تقليل توافر السيولة لديها ومنها تفقد ثقة عملائها فيزيد الطلب على استرجاع ودائعهم، إن استغراق وقت طويل للتحقيق في المنازعات والقضايا المتعلقة بالائتمان أما المحاكم المختصة قد يؤدي إلى ضياع الفرص المتاحة للمشروعات التي تعاني من التعـثر في إعادة تأهيل الاقتصاد. فلا بد للمصارف من وضع الخطط والاستراتيجيات لمواجهة مثل هذه المخاطر في أي مرحلة من مراحل حياتها.